

Distr.: General
31 October 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، التقرير السادس والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يشمل الفترة من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والذي تلقيته من الممثل السامي للبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بعرض التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

041114 041114 14-63419 (A)



مرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي للبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير السادس والأربعين للممثل السامي المكلف بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام للبوسنة والهرسك. وأرجو توزيع هذا التقرير على أعضاء المجلس لكي ينظروا فيه.

وهذا هو التقرير الثاني عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويشمل التقرير الفترة من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى معلومات عدا تلك المقدمة في التقرير المرفق، أو إن كانت لديكم أي تساؤلات بشأن محتوياته، فسوف يسرني أن أوافيكم بالمعلومات أو الأجوبة اللازمة.

(توقيع) فالنتين إنزكو

التقرير السادس والأربعون للممثل السامي للبوسنة والهرسك

موجز

يشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، ظل البلد على مساره التراجعي على غرار الثماني سنوات الماضية، حيث لم تستطع مؤسسات الحكم والقادة السياسيون المضى قدما في تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات، منها استيفاء الشروط اللازمة لتقديم البوسنة والهرسك نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ومن أهم التطورات التي شهدتها البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير الفيضانات الشديدة التي اجتاحت المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد في أيار/مايو، والانتخابات العامة التي جرت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر للمرة السابعة في تاريخ البلد منذ أن وضعت الحرب أوزارها.

وتشير التقديرات إلى أن الأثر الاقتصادي الكلي الناجم عن الفيضانات والانهيارات الأرضية اللاحقة التي ضربت البوسنة والهرسك في أيار/مايو ٢٠١٤ يبلغ ٢,٠٤ بليون يورو أو زهاء ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك. ولقد أبان الأفراد والمجتمعات المحلية عن استعداد فوري جدير بالإعجاب لم يد المساعدة إلى من يحتاجها من جيرانهم بغض النظر عن الانتماءات الإثنية والحدود الإدارية، وهو ما أقام الدليل الساطع على أن الناس الذين يهتمون بالعمل معاً لإيجاد حلول لمشاكل البلاد هم أكثر عدداً مما توحى به الخطابات المثيرة للفرقة الصادرة عن بعض السياسيين. واستجاب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة المالية من أجل التصدي للكارثة، غير أن السلطات المحلية ما زال أمامها الكثير من العمل الذي يتعين أن تقوم به لاستكمال جهود الإنعاش والتخفيف من المخاطر المترتبة على كوارث من هذا القبيل في المستقبل.

ورغم انطلاق الحملة الانتخابية رسمياً في أيلول/سبتمبر، فقد اندلعت قبل ذلك بكثير المباحثات الشخصية بين ممثلي الأحزاب الموالية للائتلاف الحاكم وائتلاف المعارضة على مختلف المستويات، وكذلك الشأن بالنسبة للخطابات المثيرة للفرقة التي يروجها لفييف من السياسيين. ورئي بوجه عام أن الانتخابات نفسها قد جرت بصورة منظمة، لكن وردت تقارير عن حدوث مخالفات في عدد من مراكز الاقتراع. ومن بواعث الخلاف على وجه الخصوص، ارتفاع عدد بطاقات الاقتراع الملعقة أو غير الصالحة، حيث عكفت اللجنة المركزية للانتخابات على إعادة فرز الأصوات في زهاء ١٢٠ مركز اقتراع قبل الإعلان عن النتائج الأولية. ومن المتوقع أن تقدم بعض الأحزاب طعوناً قانونية قبل إعلان النتائج النهائية

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وحالما تصبح النتائج نهائية، من المهم العمل على تشكيل المجالس التشريعية والحكومات الجديدة بسرعة وبصورة كاملة وفقا للإطار القانوني المنطبق. ولقد كان مواطنو البوسنة والهرسك وكذلك المجتمع الدولي على صواب عندما علّقوا آمالا عريضة على الحكومات المقبلة بغض النظر عن الأحزاب التي ستشكل الائتلافات الحاكمة. ويتوقف تحقيق هذه الآمال على إحداث قطيعة نهائية مع الماضي وانتهاج أسلوب جديد لممارسة السياسة على نحو يضع مصالح المواطنين والبلد ككل فوق جميع الاعتبارات.

ومن منظور الولاية المنوطة بي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري العام للسلام، فمن دواعي القلق البالغ أن مسؤولين من جمهورية صربسكا ما فتئوا يوجهون بشكل متزايد نداءات تدعو إلى انفصال ذلك الكيان عن البوسنة والهرسك، إضافة إلى الإدلاء بتصريحات أخرى تطعن في سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وبموجب السلطة الموكلة إلي، أوضحت مرارا أنه لا حقّ للكيانين في الانفصال عن البوسنة والهرسك. بمقتضى اتفاق دايتون للسلام، وأن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية مصونتان بموجب دستور البلد والقانون الدولي.

وفي خضمّ الظروف المعقدة السائدة في البلد حاليا، لا يزال وجود بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك معززة بولايتها التنفيذية، ذا أهمية بالغة، فالبعثة تمكّن البعثة مكثتي وكيانات المجتمع الدولي الأخرى من الاضطلاع بولاياتنا، كل حسب اختصاصه، إضافة إلى جلب الطمأنينة إلى نفوس المواطنين على اختلاف أطيافهم العرقية في جميع أنحاء البلاد.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الثاني عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. والتقرير يتضمن وصفاً سردياً للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويدوّن التطورات الحاصلة على أرض الواقع، ويسجل استشهادات ذات أهمية بالنسبة إلى الفترة المشمولة بالتقرير، كما يتضمن تقييمي لمدى تنفيذ الالتزامات في المجالات الرئيسية التي تقع ضمن ولايتي. ولقد انصبّت جهودي على معالجة هذه المجالات، وفقاً لما تقتضيه مسؤوليتي الأساسية عن دعم الجوانب المدنية من الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، بالتوازي مع تشجيع التقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، والعمل على الحفاظ على الخطوات المتخذة سابقاً لتنفيذ الاتفاق.

٢ - وما زلت أوجّه جهودي نحو الوفاء بولاييتي على النحو المحدد في المرفق ١٠ من الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، والقرارات الصادرة بهذا الشأن عن مجلس الأمن. ويقدم مكنتي دعماً تاماً للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدماً في سبيل توثيق التكامل مع هذين الكيانين.

ثانياً - آخر المستجدات السياسية

ألف - البيئة السياسية العامة

٣ - هيمن على الفترة المشمولة بالتقرير حدثان، هما الفيضانات التي اجتاحت البلد في أيار/مايو والانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، وظلت هذه الفترة تتسم باستمرار عجز المؤسسات والقادة السياسيين عن إحراز تقدم في طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لكي يمضي البلد قدماً نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي^(١). وظل تكاثر التصريحات والإجراءات التي تطعن في ثوابت

(١) في هذا الصدد، لاحظ الاتحاد الأوروبي في بيانه لهذه السنة المعنون "Enlargement Strategy and Main Challenges 2014-2015" (استراتيجية توسيع الاتحاد والتحديات الرئيسية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥) أنه "لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في إقامة مؤسسات مستدامة قادرة على العمل"، وأن "البوسنة والهرسك لم تحقق تقدماً يُذكر نحو تحويل اقتصادها إلى اقتصاد سوق فاعل". وخلص الاتحاد الأوروبي إلى "أن البوسنة والهرسك ما زالت تراوح مكانها على درب تحقيق التكامل مع الاتحاد الأوروبي. وعقب الانتخابات، سيكون من المهم للغاية أن يتحدث البلد بصوت واحد، وأن يبادر إلى تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة ويحقق تقدماً في برنامجه الأوروبي".

الاتفاق الإطارى مبعث قلق. وفي ظل تلاشي احتجاجات شباط/فبراير خلال أشهر الصيف، بذل المجتمع المدني جهداً كبيراً لتنشيط الحملة الانتخابية على أساس القضايا ذات الاهتمام، ولتشجيع المواطنين على الإدلاء بأصواتهم. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وافت المنية، إثر صراع طويل ومرير مع المرض، رئيس حزب العمل الديمقراطي، سليمان تيهيتش، بعد أن شغل هذا المنصب لفترة طويلة وكان عضواً سابقاً في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك. وسيفتقد الجميع انتهاجه أسلوب الحوار سبيلاً للتوصل إلى حلول توفيقية سليمة، وصار لزاماً على غيره من السياسيين إبداء الصفات نفسها.

الانتخابات العامة

٤ - نظمت البوسنة والهرسك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر انتخاباتها العامة السابعة منذ توقيع الاتفاق الإطارى العام للسلام. ولاحظ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تقييمه الأولي أن الانتخابات "جرت في بيئة تنافسية، كان الشرخ بين الأعراق عاملاً رئيسياً فيها. ولا يزال غياب رؤية مشتركة لمستقبل البلاد وللتعاون بين الشعوب الثلاثة المكونة للبلاد يعيق إجراء الإصلاح اللازم لضمان تنظيم انتخابات ديمقراطية تامة". وفي وقت كتابة هذا التقرير، بلغت نسبة المشاركة العامة في التصويت زهاء ٥٥ في المائة. غير أن ثمة مخاوف، مرة أخرى، من ارتفاع عدد بطاقات الاقتراع غير الصالحة وما إلى ذلك من المخالفات المزعومة.

٥ - وبموجب قانون الانتخابات الساري في البوسنة والهرسك، يتعين أن تؤكد اللجنة المركزية للانتخابات النتائج النهائية للانتخابات بحلول ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ولذلك، فحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال جميع نتائج الانتخابات مؤقتة. وعلى صعيد الاتحاد، حصل حزب العمل الديمقراطي على أعلى مستوى من التأييد، يليه حزب من أجل مستقبل أفضل والجبهة الديمقراطية. وأعاد الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك تأكيد موقعه كأكبر حزب كرواتي في البوسنة والهرسك. وخسر تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين عدداً من الأصوات مقارنة بعام ٢٠١٠، لكنه ظل أكبر حزب في جمهورية صربسكا. وبسبب النظام المعقد المتعلق بتخصيص ولايات تعويضية في مجلس نواب البوسنة والهرسك، فمن السابق جداً لأوانه التنبؤ بالتشكيل النهائي لبرلمان الدولة أو الشكل المحتمل للحكومة. ونظراً لتوزيع المقاعد على نطاق واسع وشدة اختلاف برامج الأحزاب، فقد تستغرق عملية تشكيل الحكومة عدة أشهر.

٦ - وأعيد انتخاب العضو البشناقي الحالي (هو باكر عزت بيغوفيتش، عن حزب العمل الديمقراطي) في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك المؤلفة من ثلاثة أعضاء، بينما انتُخب مرشحان

جديدان هما العضو الكرواتي (دراغان كوفيتش، عن التحالف الذي يقوده الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) والعضو الصربي (ملادين إيفانيتش، عن حزب التقدم الديمقراطي). وفي وقت كتابة هذا التقرير، أعلن أحد المرشحين للعضوية الكرواتية في هيئة الرئاسة أنه سيرفع شكوى بشأن وقوع تزوير مزعوم للانتخابات.

الفيضانات في البوسنة والهرسك

٧ - اجتاحت فيضانات شديدة عدة مجتمعات محلية في كلا الكيانين وفي مقاطعة برتشكو في أيار/مايو ٢٠١٤، تلتها انهيارات أرضية، فألحق ذلك أضراراً بالعديد من المنازل والبنية التحتية العامة والشركات التجارية والأراضي الزراعية. وفي آب/أغسطس، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث أضرار إضافية وأعاقت جهود الإنعاش. وبدعم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، أجرت السلطات على جميع المستويات في البوسنة والهرسك "تقييم احتياجات البوسنة والهرسك في مجال الإنعاش"، الذي جاء فيه أن الأثر الاقتصادي الكلي للكارثة يقدر بمبلغ ٢,٠٤ بليون يورو أو ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد^(٢). ولقد نزح آلاف الأشخاص من ديارهم بعد أن طال الدمار التام أكثر من ٢ ٠٠٠ منزل. وحركت الفيضانات أيضاً الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة التي تعود إلى حرب ١٩٩٢-١٩٩٥، وهو ما عرّض للخطر ٧٠ في المائة من المناطق المغمورة بالمياه.

٨ - واضطلعت المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي والصليب الأحمر، بدور أساسي في التصدي الفوري للفيضانات، وقدمت مبلغاً أولياً قدره ٣٠ مليون دولار خلال مرحلة الطوارئ، إضافة إلى مبلغ ٣٠ مليون دولار أخرى وردت في إطار المساهمات الخاصة ومن مصادر أخرى. ولا بد أن أنوه بدور الأمم المتحدة في التنسيق وتبادل المعلومات خلال العملية بأسرها. ففي ١٦ تموز/يوليه، تم تنظيم مؤتمر دولي للمانحين في بروكسل بغية تعزيز المساعدات المالية المقدمة إلى البلدان المتضررة من الفيضانات، بما يشمل أيضاً صربيا وكرواتيا. وتم التعهد بدفع ما مجموعه ١ ٨٤٦ بليون يورو، تُخصّص منها مبلغ ٨٠٩.٢ مليون يورو للبوسنة والهرسك في شكل قروض أساساً.

٩ - والآن بعد أن مرت عدة أشهر على الكارثة، ما زال البلد لم يتعاف بعد. وبرغم الدعم المالي الكبير الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى سلطات البوسنة والهرسك، لم يكن لدى

(٢) "Bosnia and Herzegovina Recovery Needs Assessment" (تقييم احتياجات البوسنة والهرسك في مجال الإنعاش)، تقييم أجرته سلطات البوسنة والهرسك بدعم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي.

السلطات المحلية استراتيجية شاملة للإنعاش ومشاريع الإنعاش المرتبطة بها، وهو ما أعاق صرف تعهدات المانحين وتنفيذ عمليات الإنعاش، وترك السكان المتضررين عرضة للخطر مع اقتراب فصل الشتاء. ولذلك، اختارت عدة جهات مانحة (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، عن طريق مبلغ ٤٣ مليون يورو الذي خصصه لبرنامج التعافي من أثر الفيضانات) تنفيذ أنشطة الإنعاش مباشرة في البلديات المتضررة من خلال وكالات منفذة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجية متماسكة للتصدي للكوارث المماثلة المحتمل حدوثها في المستقبل، ولا بد أن تعالج السلطات المحلية هذه المسألة على وجه الاستعجال.

باء - قرارات الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٠ - في ١٩ آب/أغسطس، استخدمت سلطتي التنفيذية لرفع الحظر المفروض على شغل المناصب العامة بالنسبة إلى ٣١ شخصا. وكان الممثلون السامون قد فرضوا هذه الجزاءات على مسؤولين لضلوعهم في عرقلة تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام. وهذه تمثل الخطوة النهائية في عملية الاستعراض التي بدأها الممثل السامي بادي آشدان قبل تسع سنوات. وبعد اتخاذ هذه الخطوة، لم يعد هناك أي شخص خاضع لحظر مفروض من الممثل السامي. ولا ينطوي هذا الإجراء على أي تشكيك في تمتع الممثل السامي بسلطة عزل الأشخاص مستقبلا إذا انتهكوا الاتفاق الإطاري وما أتى به من سلام ينعم به مواطنو البوسنة والهرسك، أو إذا طعنوا فيه.

١١ - وقد أوضح الممثلون السامون دوما أن عزل المسؤولين من المناصب العامة هو تدبير استثنائي يخضع للاستعراض باستمرار بقصد رفعه عند الاقتضاء. ووفقا لذلك، اتخذت هذه القرارات على ضوء مبادئ الإنصاف والإدارة الرشيدة وتوحي الحصفافة في ممارسة الولاية الدولية للممثل السامي، وكلها تدعو إلى مراعاة التوازن بين حماية الاستقرار وحقوق الفرد.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحرز سلطات البوسنة والهرسك أي تقدم ملموس نحو تحقيق ما تبقى من الأهداف التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام كشروط مسبقة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

١٣ - واصل مكنتي بذل جهوده الرامية إلى تيسير التوصل إلى تسوية للمسائل المتصلة بالوضع الحيازي للممتلكات العامة ليوغوسلافيا السابقة، وذلك بشكل رئيسي عن طريق إجراء الاتصالات المباشرة مع الجهات المعنية المحلية والدولية. وللأسف، فإن عدم وجود إرادة سياسية للتوصل إلى حل وسط في إطار المبادئ الواضحة المنصوص عليها في حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن هذه المسألة، الذي يعود تاريخه إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، ما زال يمثل المعوق الرئيسي للتقدم.

١٤ - وقد حدثت انتكاسة كبرى فيما يتعلق تحديداً بمسألة الممتلكات التي من المتوخى أن تستخدمها وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك (الممتلكات المتوخى استخدامها للأغراض الدفاعية). فقد لجأت السلطات المعنية بتسجيل الأراضي في جمهورية صربسكا، في حالتين على الأقل، إلى الإجراء المسمى "التفتيشات العامة" المنصوص عليه في قانون صادر في عام ٢٠١١ لمحاولة تسجيل ممتلكات من هذا النوع باسم كيان جمهورية صربسكا، على الرغم من أن قانون الدفاع في البوسنة والهرسك ينص بالفعل على تسجيل هذه الممتلكات باسم دولة البوسنة والهرسك. وفي كلتا الحالتين (واحدة في بلدية هان بيساك، والأخرى في بلدية بيلتشا)، قام المدعي العام لدولة البوسنة والهرسك برفع دعوى باسم وزارة دفاع البوسنة والهرسك أمام محكمة البوسنة والهرسك، طالبا من المحكمة حماية حق الدولة في الملكية. وقد قطع شوط أبعد في إجراءات قضية هان بيساك. وسيشكل حكم المحكمة في هذه القضية على الأرجح سابقة لسائر المنازعات المتعلقة بملكية المواقع المتوخى استخدامها للأغراض الدفاعية في جمهورية صربسكا.

١٥ - ولهذه القضية صلة بعدد من القرارات التي اتخذها الممثل السامي فيما يتصل بممتلكات الدولة، كما تربطها بولايي صلة تنبع من كون الكيانين ملزمين بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام باحترام اختصاصات الدولة وقوانينها، وصلة أخرى تنبع من كون المسائل المتعلقة بممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية ما زالت تقع في صميم ولاية الممثل السامي. وعلى ضوء هذه الحقائق وأهمية القضية، قدم مكنتي ملاحظات خطية إلى المحكمة.

١٦ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً تطورات تبعث على القلق في جمهورية صربسكا فيما يتصل بمسألة ممتلكات الدولة بمفهومها الأعم. ففي الأشهر الـ ١٨ الماضية، اتخذت حكومة جمهورية صربسكا قراراتين على الأقل بتخصيص ما يسمى المواقع غير المتوخى استخدامها للأغراض الدفاعية في جمهورية صربسكا. ومصطلح "الممتلكات غير المتوخى استخدامها للأغراض الدفاعية" يعني الممتلكات التي كانت مملوكة للجيش

الوطني ليوغوسلافيا السابقة ولا تحتاج إليها وزارة دفاع البوسنة والهرسك، وبالتالي لا ينطبق عليها قانون الدفاع للبوسنة والهرسك. ومع ذلك، فإن هذه الممتلكات تخضع للحظر العام على التصرف في ممتلكات الدولة الذي أصدره الممثل السامي في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، واعتمدته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٧ (القانون المتعلق بفرض حظر مؤقت على التصرف في ممتلكات دولة البوسنة والهرسك). ويتمثل الغرض من هذا الحظر في منع بيع الأملاك العامة أو التصرف فيها بأي طريقة من شأنها الإضرار بمصالح الدولة قبل التوصل إلى "تسوية مقبولة ومستدامة" لمسألة توزيع هذه الممتلكات.

١٧ - وعلى الأقل في حالتين من هذا النوع، في بلديتي كاليوفيك وفوكا، اتخذت حكومة جمهورية صربسكا قرار "نقل حق ملكية" مواقع إلى البلدية المحلية، في انتهاك مباشر للحظر الذي فرضه الممثل السامي. ومن الأهمية بمكان أن تتوقف هذه الممارسة دون مزيد من التأخير، وأن يتم تسجيل ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية بصورة تحترم قرارات الممثل السامي القائمة وتتسق تماما مع جميع المتطلبات القانونية ذات الصلة، بما في ذلك الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٢.

استدامة أوضاع المالية العامة

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الممثل السامي متابعة ما يستجد من تطورات في مجلس إدارة هيئة جباية الضرائب غير المباشرة وإطلاع شركائه الدوليين عليها. وقد اجتمع مجلس إدارة الهيئة بصفة منتظمة وعمل بكفاءة تحت رئاسة وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك. غير أن وزير مالية جمهورية صربسكا، الذي يشغل مقعدا في المجلس، اعترض على معاملات تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة للربع الثاني من عام ٢٠١٤ (مع أن معاملات الربع الثالث اعتمدت بالإجماع في ٤ تموز/يوليه)، وعلى تسوية إيرادات الضرائب غير المباشرة للنصف الثاني من عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٤، والتي كانت جمهورية صربسكا في محصلتها مدينة للاتحاد بحوالي ٢١ مليون يورو. وهذا يثير شكوكا حول مدى الامتثال للوائح التي وضعها مجلس إدارة الهيئة. وهناك أيضا التزام من سلطات البوسنة والهرسك أمام صندوق النقد الدولي بمعالجة هذه المسائل.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابع مكنتي أيضا ما استجد من تطورات في مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك، الذي اجتمع لمرات قليلة خلال الأشهر الستة الماضية، مرتين لبحث اتفاق الاستعداد الائتماني الخاص بصندوق النقد الدولي، ومرة لاعتماد الإطار الشامل للموازنة والسياسات المالية العامة في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وصحيح أن اعتماد إطار المالية العامة الشامل هو خطوة محمودة في اتجاه تيسير إعداد الميزانيات

عام ٢٠١٥، ولكن هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي تظل فيها حصة مؤسسات الدولة في إيرادات الضرائب غير المباشرة ثابتة عند نفس المستوى. وهذا يتعارض مع ما التزم به أعضاء مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك بموجب إطار المالية العامة الشامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ (زيادة حصة الدولة بمبلغ ١٥ مليون يورو في عام ٢٠١٥)، وبموجب إطار المالية العامة الشامل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (تعديل حصة الدولة في عام ٢٠١٥ وفقا لأداء إيرادات الضرائب غير المباشرة، وهو ما كان سيفضي إلى زيادة بنسبة ٢,١ في المائة).

مقاطعة برتشكو

٢٠ - في حزيران/يونيه، قام عمدة مقاطعة برتشكو بتصرف يفتقر تماما إلى الحكمة عندما حضر مراسم استقبال داريو كورديتش الذي أُفرج عنه بعد قضاء عقوبة سجن تنفيذيا للحكم الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مما ولّد رد فعل عنيفا من ممثلي البشناق في المقاطعة الذين طالبوه بالاستقالة. وفي نهاية المطاف تمكّن الائتلاف الحاكم من اجتياز الأزمة على إثر عملية تبديل لشاغلي مقاعد الأغلبية في المجلس النيابي لمقاطعة برتشكو.

٢١ - ووفقا للحكم النهائي الصادر عن هيئة التحكيم في النزاع المتعلق بالخط الحدودي الفاصل بين الكيانين في مقاطعة برتشكو، ولقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، يجوز للشخص المقيم في المقاطعة أن يعلن اختياره أحد الكيانين ليكون من مواطنيه. وهذا أحد الشروط المفروضة على المقيمين في برتشكو لكي يدلّوا بأصواتهم في الانتخابات العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم مكتب الممثل السامي المساعدة إلى اللجنة الانتخابية لمقاطعة برتشكو وإدارة السجلات العامة لمقاطعة برتشكو في عملهما مع كل من اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك ووكالة سجلات وثائق تحديد الهوية وتبادل البيانات من أجل ضمان توافر السبل الكافية لوصول الأجهزة الإدارية إلى سكان المقاطعة لكي يعلنوا عن اختيارهم للكيان الذي ينتمون إليه. وبحلول ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، كان ٤٥ ٢٤٧ (٥٣ في المائة) من الناخبين المسجلين في مقاطعة برتشكو قد أعلنوا انتماءهم لأحد الكيانين، مع إتاحة المجال لسائر الناخبين في برتشكو للقيام بالشيء نفسه بحلول يوم الانتخابات، ومن ثم التصويت في الانتخابات على سبيل الاقتراع المؤقت.

دال - التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام

التحديات التي تواجه السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر نذر من المسؤولين المنتمين إلى تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، في ممارسة ما دأبوا

عليه من تشكيك وطعن صريحين في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، مشيرين إلى أن جمهورية صربسكا تمتلك بالفعل مقومات الدولة ومنادين صراحة بالانفصال وتفكيك دولة البوسنة والهرسك^(٣). وبينما أنذر المسؤولون في جمهورية صربسكا في بعض الأحيان بأنه سيتم تفكيك البوسنة والهرسك إذا لم يُمنح الكيانان قدرا أكبر من الحكم الذاتي^(٤)، صرّح ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، مرارا بأن تفكيك البوسنة والهرسك أمر حتمي^(٥)، وأن سياسته تهدف في المقام الأول إلى انتظار الظرف المناسب لإعلان استقلال جمهورية صربسكا^(٦). وبينما لا يزال رئيس جمهورية صربسكا هو الأكثر نشاطا والأعلى صوتا من بين المنادين بتفكيك الدولة، فقد انضم إليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير

(٣) ”يوما ما سواجه حتمية التحرر من ذلك القيد المسمّى البوسنة والهرسك ... ليس هناك توافق على بقاء البوسنة والهرسك ... من الضروري أن نقوّي جمهورية صربسكا كي تستطيع إعلان استقلالها يوما ما ...“ ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة Nezavisne Novine، ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ ”يمكن للصرب اليوم بدولتهم، صربيا وجمهورية صربسكا، أن يكونوا عاملا مفيدا ومحققا للاستقرار في سلام المنطقة وتنميتها“. ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، وكالة أنباء SRNA، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٤) ”إن ما أعتقد أنه الحد الأدنى المطلوب لبقائنا في البوسنة والهرسك هو إقامة نظام كونفدرالي، وربما حتى إقامة اتحاد بين اثنتين أو ثلاث من الجمهوريات أو الدول“. ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، وكالة أنباء Tanjug، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(٥) ”في يوغوسلافيا السابقة، كانت البوسنة والهرسك تعامل بوصفها ’يوغوسلافيا مصعّرة‘ ... فهل هناك أي منطق، أو مبرر تاريخي، أو أي مبرر، لأن يتم تفكيك يوغوسلافيا الأكبر من منطلق أنها كيان غير قادر على البقاء لما يوجد بين شعوبه من كراهية، ثم يؤتى بيوغوسلافيا المصعّرة تلك ويكون مطلوبا منها أن تستمر على مبدأ يوغوسلافيا الأكبر؟ بالطبع لا يمكنها ذلك“. ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، قناة Happy TV (مقابلة في برنامج Cirilica)، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٦) ”عندما أخذنا السلطة في عام ٢٠٠٦، كان السؤال الرئيسي المطروح هو ما إذا كانت جمهورية صربسكا ستبقى، وبات السؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت البوسنة والهرسك ستبقى“. ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة PRESS، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ ”لم تمت قط فكرة جمهورية صربسكا الدولة، بل هي أزيحت إلى الخلفية لبعض الوقت، وها نحن أعدنا إحياءها تماما ووضعناها على جدول الأعمال. وأنا على يقين من أن الكيان الصربي سيحصل على استقلاله، وأود أن أكون الرجل الذي سيقود هذه العملية“. ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، إذاعة NES، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ”برنامجي السياسي هو تقوية الحكم الذاتي في جمهورية صربسكا حتى يتحقق لها الاستقلال ..“ ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة Politika، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ ”وإذا بقينا، يمكننا التعويل على جمهورية صربسكا لاتخاذ خطوات قوية نحو الاستقلال اعتبارا من عام ٢٠١٤“. ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة Novi Pecat، ١ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ ”هناك ’قوات موالية للصرب‘ تقاثل من أجل جمهورية صربسكا ولا شيء سواها، أما موقفها من اتفاق دايتون، فهو تقوية الحكم الذاتي للجمهورية حتى تحين اللحظة التي تعلن فيها استقلالها“. ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، وكالة أنباء FENA، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ ”أنا مستعد لأن أكرّس لاستقلال جمهورية صربسكا كل ما بقي لي في حياتي من أفكار، فهذه هي قصتي السياسية“، ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، وكالة أنباء Tanjug، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

مسؤولون آخرون من حزبه على مستويي مؤسسات جمهورية صربسكا ومؤسسات دولة البوسنة والهرسك^(٧). وقام رئيس جمهورية صربسكا أيضا بالدعوة علنا إلى إعادة إحياء إقليم هرسك - بوسنة الذي كان قائما إبّان الحرب ليكون دولة كرواتية، وتفكيك كيان اتحاد البوسنة والهرسك ليصبح دولتين منفصلتين^(٨).

٢٣ - وسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية مكفولان في دستور البلد وفي القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاق الإطار العام للسلام. وبموجب دستور البوسنة والهرسك واتفاق دايتون للسلام، يوجد كل من الكيانين كجزء من البلد ولا يمكنه الانفصال. وقد كررت التأكيد على هذه النقطة في مناسبات عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه على ضوء الولاية المنوطة بي بموجب الاتفاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ما زال القلق يساورني إزاء ما تحدثه التصريحات المروّجة لفكرة الانفصال من زعزعة لاستقرار الوضع داخل البوسنة والهرسك. ويساورني القلق أيضا إزاء نزوع المسؤولين القادمين من جمهورية صربسكا الذين يتم انتخابهم أو تعيينهم في مؤسسات على مستوى الدولة إلى استخدام الآليات الدستورية وآليات صنع القرار على مستوى الدولة للحيلولة دون تقدّم البوسنة

(٧) "هناك عملية مسموح بها في مختلف أنحاء العالم يستطيع الشعب من خلالها أن يعلن اختياره لنوع الدولة التي يرغب العيش فيها ... لا يمكنكم منع إرادة الشعب بالقوة. وسيأتي وقت لا يقدر فيه أحد على وقف هذه الإرادة". نيبوشا ردمانوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، جريدة Novi Pecat، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤.

(٨) "نعم، لن أتردد في دعم هرسك - بوسنة ... ولكن لكي تكون جمهورية بحق وتكون لها كل امتيازات الدولة، على قدم المساواة مع جمهورية صربسكا ... جمهورية صربسكا هي وحدها القابلة للاستدامة في إقليم البوسنة والهرسك، فهي يمكنها فعليا أن تبدأ حياتها المستقلة من هذه اللحظة. وستكون هرسك - بوسنة، إذا أقيمت، هي الجمهورية أو الدولة الأخرى القابلة للاستدامة. وسيكون للبشناق عندئذ البوسنة، جمهوريتهم أو دولتهم المستقلة. وكل ما عدا ذلك هو محض تجربة أثبتت فشلها". ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة Jutarnji List، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ "ليس لما يقوله الأمريكيون عن عدم إمكان وجود ما يسمى كيانا ثالثا أو كيانا كرواتيا في البوسنة والهرسك أي مغزى بالضرورة، فهم قالوا الشيء نفسه عن يوغوسلافيا، وها هي قد انحارت. ومن الممكن جدا أن تصبح هرسك - بوسنة حقيقة. ذلك أنه إذا أراد الكروات ذلك حقا وساندته جمهورية صربسكا، سيصبح البشناق، أو بالأحرى المسلمون، أقلية ضئيلة وسط ذلك كله". ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة Jutarnji List، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

والهرسك ووفائها بالتزاماتها الدولية، مستشهدين في الوقت نفسه بعدم إحراز تقدم على مستوى الدولة كمبرر لتفكيك البلد^(٩).

التحديات التي تواجه مؤسسات البوسنة والهرسك في مجال الاختصاصات

٢٤ - في ٤ تموز/يوليه، أبطلت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك القرار الحكومي المثير للجدل الصادر عن جمهورية صربسكا في ١٧ نيسان/أبريل الذي ينظم طلبات الحصول على الإقامة في جمهورية صربسكا، مشيرة إلى مسألة الإقامة باعتبارها اختصاصا حصريا للدولة. وفي وقت لاحق، هدّدت قيادة جمهورية صربسكا باعتماد قرار جديد بنفس الأثر، ولكنها لم تتخذ هذه الخطوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أوضحت أن هذه المسألة يجب حلها على مستوى الدولة، مع التذكير مرة أخرى بأن جميع السلطات ملزمة، بموجب المرفق الرابع من الاتفاق الإطاري العام للسلام، باحترام القرارات النهائية والملزّمة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس جمهورية صربسكا وغيره من كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا الهجوم علنا على مؤسسات الدولة الرئيسية المنشأة للاضطلاع بمسؤوليات الدولة بموجب دستور البوسنة والهرسك وللحفاظ على سيادة القانون، منكرين سلطة هذه المؤسسات^(١٠). ويعدد المرفق الرابع للاتفاق الإطاري العام للسلام، وهو دستور البوسنة والهرسك، المسؤوليات الموكلة إلى مؤسسات البوسنة والهرسك، ويمكن البوسنة والهرسك من إنشاء مؤسسات للاضطلاع بهذه الاختصاصات. وقد قضت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عدة مناسبات بأن محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام قد أنشئا من أجل ممارسة تلك الاختصاصات وفقا للدستور.

(٩) "لقد فعلنا كل ما في وسعنا في ظل المعطيات وفي ظرف تفتقر فيه البوسنة والهرسك إلى كيان واحد يؤدي وظيفته. وهذا وضع لا يسمح لأحد بإحراز أي تقدّم، ولهذا السبب سنقوم في لحظة تاريخية معيّنة بإعلان الاستقلال". ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة Novi Pecat، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ "يسعدني أن أرى البوسنة والهرسك قد وصلت إلى طريق مسدود، فالبوسنة والهرسك التي كانوا يبنونها أمام عينيّ تفتقر إلى مقومات الاستدامة، وكان هذا يضر بالصرب المنتمين إلى جمهورية صربسكا. ويسعدني تأكيد أن المشروع الذي قدته قد تكمل في نهاية المطاف بالنجاح المطلق. وقد قمنا بهذا كله وفقا لدستور البوسنة والهرسك ومعاهدة دايتون". ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، قناة RTRS، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤.

(١٠) "ما يشجع محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام هو عنف المجتمع الدولي، وقد أثبتنا أنهما ليسا أماكن لإقامة العدل وإنما للظلم وينبغي ألا يكونا موجودين. ونحن لا نؤمن بما يقوم به مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك من عمل، وله أن يفعل ما يشاء". ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، وكالة أنباء SRNA، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤.

التهديدات الموجهة ضد الحريات الشخصية

٢٦ - في الفترة التي سبقت الانتخابات، هدد رئيس جمهورية صربسكا بلإنزال عواقب وخيمة على المواطنين الذين عبروا عن رأيهم المخالف لمصالح حزبه كما يتصورها. ففي ٢١ آب/أغسطس، أعلن على شاشة التلفزيون أن حزبه سيحلل نتائج الانتخابات لتحديد أي المجتمعات المحلية البشناقية في جمهورية صربسكا قد دعمت مرشح حزبه للرئاسة في البوسنة والهرسك وأيا منها لم تدعمه، وذلك من أجل تحديد كيفية تعامل سلطات جمهورية صربسكا مع هذه المجتمعات المحلية^(١١). وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، حذر العاملين في إحدى الشركات العامة التي واجهت الإفلاس أنهم لن يتلقوا التسويات التي قضت بها المحكمة لهم إذا ما تحدثوا عن معاناتهم إلى منبر إعلامي يراه على صلة غير ودية بحزبه السياسي^(١٢).

ثالثا - مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

٢٧ - اجتمعت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقدت ١٧ جلسة في المجموع. وكان محور تركيزها منصبا على توفير التوجيه والتنسيق وتقديم المساعدة - من خلال إعادة التوازن بين الميزانية وتفعيل القوات المسلحة للبوسنة والهرسك - في جهود الإغاثة المبذولة من أجل المناطق المتضررة بالفيضانات. وفي حزيران/يونيه، قررت الرئاسة سحب وحدة المشاة التابعة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك من البعثة الأمنية الدولية في أفغانستان. غير أن البوسنة والهرسك ستحتفظ بوجود ضمن الوحدة الألمانية في شمال أفغانستان، إضافة إلى مساهمتها في البعثات الموجودة

(١١) "أدعو النخبين البشناقيين في جمهورية صربسكا إلى التفكير في الكيفية التي سيصوتون بها. وليس هذا أي نوع من أنواع التهديد، ولكنه رغبة في الدخول في شراكة. وسوف نتحقق لمعرفة أي المجتمعات المحلية قد صوتت لجليكا شيفانوفيتش. وحيثما كانت هناك أصوات مؤيدة لجليكا شيفانوفيتش كي يصبح عضوا في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، فسنكون منصفين لهم، وسنحاول العمل مع هذه المجتمعات المحلية بأفضل طريقة ممكنة. وإذا ثبت خلاف ذلك، فلن نكون قادرين على أن نقدم لهم أي شيء". ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، قناة Federation TV، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

(١٢) "فلنا لهم إنهم سيتلقوا مدفوعاتهم بموجب الأحكام الصادرة عن المحكمة. وأقول اليوم إن الأمر سيكون كذلك. ولكني أكرر هذا: كل من أراه على قناة BN التلفزيونية لن يتلقى شيئا. ويمكنهم تقديم شكوى لمن يشاؤون". ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، جريدة Oslobodjenje، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

في الكونغو ومالي وليبيريا وجنوب السودان وقبرص. وتعمل هذه الوحدات عامة بشكل جيد للغاية وتتمتع باحترام المجتمع الدولي على نطاق واسع.

مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٢٨ - واصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك الاجتماع بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقد ٢٧ جلسة، ركز في معظمها على مسائل فنية، واعتمد مختلف القوانين التنظيمية. ولا تزال النواتج التشريعية العامة الصادرة عن المجلس هزيلة، إذ لم تتجاوز أربعة قوانين جديدة وخمس مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة المعتمدة. وشملت التشريعات التي اعتمدت القانون المتعلق بالالتزامات في مجال النقل الجوي المدني، والقانون المتعلق بإجراءات تصويت المواطنين الأجانب في إقليم البوسنة والهرسك، والقانون المتعلق بالسياسة الجمركية، والقانون المتعلق بمنع غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية (وقد اشترطته لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا)، إضافة إلى تعديلات على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤، بإعادة تخصيص أكثر من ٧ ملايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك للمناطق المتضررة من الفيضانات في البوسنة والهرسك.

٢٩ - ومن الأمور الإيجابية أنه بعد سنوات عديدة من العمل الذي اضطلعت به وزارة الاتصالات والنقل في البوسنة والهرسك، فقد انتقل البلد إلى مرحلة تولي مسؤوليات المراقبة الجوية في البوسنة والهرسك بعد أن كانت تتولاها البلدان المجاورة. ففي الاجتماع المعقود في ١٦ تموز/يوليه، اتفقت سلطات الطيران المدني، ومقدمو خدمات الملاحة الجوية في البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية، على افتتاح مركز المراقبة في منطقة البوسنة والهرسك، الذي سيوفر في البداية خدمات الحركة الجوية فوق أجزاء من منطقة معلومات الطيران في سراييفو.

الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٣٠ - عقد مجلس النواب ثماني دورات وعقد مجلس الشعوب خمس دورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع اعتماد أربعة قوانين جديدة (قانون المشتريات العامة، والقانون المتعلق ببرنامج حماية الشهود، وقانون منع غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية، وقانون الوثائق الإلكترونية) وتسع مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة.

٣١ - ومع التأكيد النهائي لنتائج الانتخابات الذي يتوقع صدوره في أواخر عام ٢٠١٤، لا يتوقع أن تجتمع الجمعية البرلمانية الحالية للبوسنة والهرسك مرة أخرى. وعلى مدى ولاية

الجمعية الممتدة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، اعتمدت ١٤ تشريعا جديدا (بما في ذلك أربع ميزانيات سنوية) وتعديلات على ٧١ قانونا قائما. وعلى سبيل المقارنة، فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ اعتمدت الجمعية ٥٨ قانونا جديدا وأدخلت تعديلات على ١١٠ قوانين قائمة، إضافة إلى التعديل الوحيد حتى الآن على دستور البوسنة والهرسك. والتباين واضح جدا مع أداء فترة الولاية ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

٣٢ - وفي حين لا يمكن قياس أداء الهيئة التشريعية بمقياس الكم وحده، فإن ضعف النتائج خلال السنوات الأربع الماضية يدل على عدم قدرة الجمعية البرلمانية المنتهية ولايتها على معالجة التحديات الهامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاندماج الأوروبي - الأطلسي. وفي هذا الصدد، فمن الجدير بالذكر أن الجمعية لم تصوت على أي من المقترحات المقدمة من أجل تصحيح التمييز المنهجي الذي تم تناوله في قضية سايديتش - فينتشي المعروضة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٣٣ - وفي إطار تحليل أسباب ضعف نتائج الجمعية، تتحمل الأحزاب السياسية مسؤولية كبيرة نظرا إلى تماديها في التركيز على الصراعات من أجل السلطة السياسية وإعادة تشكيل التحالفات. ومن المهم أيضا أن ما يسمى حق النقض لأغلبية أعضاء الكيان قد استخدم في مناسبات عديدة لعرقلة تشريعات كانت قد تلقت تأييدا في مجلس الوزراء. ومع اكتمال الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤، فمن الأهمية بمكان أن تنفذ الجمعية البرلمانية الجديدة الإصلاحات العديدة البالغة الأهمية لتحقيق الرخاء في البلد.

رابعاً - اتحاد البوسنة والهرسك

التقدم الحرز في تفعيل هيئة المصلحة الحيوية التابعة للمحكمة الدستورية الاتحادية

٣٤ - كما ذكر سابقا، فإن هيئة المصلحة الحيوية التابعة للمحكمة الدستورية الاتحادية قد ظلت مشلولة لعدة سنوات، بسبب عدم قيام السلطات المختصة بتعيين قضاة في المحكمة وفي هذه الهيئة التابعة للمحكمة. ونظرا لأن الهيئة لها دور في العملية التشريعية في الاتحاد وكانتوناته العشرة ومدينة موستار، فقد استغلت الأحزاب الافتقار إلى هيئة قادرة على العمل من أجل وقف التدابير التشريعية وغيرها من القوانين إلى أجل غير مسمى بإحالتها إلى الهيئة غير العاملة.

٣٥ - ويسرني أن أفيد بأن الخطوات الأخيرة قد اكتملت الآن لتفعيل الهيئة، نتيجة للعمل الدؤوب الذي ظل مكتب الممثل السامي يضطلع به منذ فترة طويلة مع جميع المؤسسات المعنية من أجل حل هذه المسألة. ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه الهيئة جاهزة للعمل قبل

تنفيذ نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من أجل تجنب إحالة المنازعات المتعلقة بعملية تشكيل الحكومة إلى هيئة غير عاملة، وبالتالي وقفها إلى أجل غير مسمى.

إنكار الإبادة الجماعية أصبح فعلا إجراميا في الاتحاد

٣٦ - في ١٨ تموز/يوليه، اعتمد البرلمان الاتحادي تعديلات على القانون الجنائي للكيان، وتجعل هذه التعديلات الإنكار أو التبرير العلنيين للإبادة الجماعية وغيرها من جرائم الحرب فعلا إجراميا يعاقب عليه بالسجن لفترة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات. وتعرف التشريعات جرائم الحرب المعنية بأنها "الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، التي يحددها قرار نهائي وملزم صادر من محكمة العدل الدولية، أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أو إحدى المحاكم المحلية".

إصلاح دستور الاتحاد

٣٧ - في ٢٣ نيسان/أبريل، ناقش مجلس النواب التابع للاتحاد تعديلات ومبادرات تهدف إلى تغيير دستور الكيان. وعلى الرغم من أن معظم أعضاء المجلس قد اتفقوا على ضرورة القيام بتغييرات دستورية، فقد تبين من المناقشة أن الأحزاب السياسية لديها آراء مختلفة جدا من حيث مضمون هذه التغييرات. وقدمت اللجنة الدستورية لمجلس النواب التابع للاتحاد عددا من الخيارات بما في ذلك إلغاء وظائف رئيس الاتحاد ونواب الرئيس، مما يجعل برلمان الاتحاد مركز اتخاذ القرارات السياسية. وكانت مسألة دور الكانتونات مثار نقاشات حيث شجع رئيس اللجنة الدستورية فكرة تعزيز الاتحاد وبلدياته، وإلغاء الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية الموكلة إلى الكانتونات.

المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك تلغي القانون الاتحادي المتعلق باستحقاقات العائدين

٣٨ - في ١١ نيسان/أبريل، اعتمد برلمان الاتحاد القانون المتعلق بحقوق العائدين إلى أماكن إقامتهم الدائمة قبل الحرب في جمهورية صربسكا ومقاطعة برتشكو. وادعت سلطات جمهورية صربسكا أن القانون سيشجع أشخاصا لا يعيشون في جمهورية صربسكا حاليا على تسجيل محل إقامتهم بها لغرض وحيد هو التصويت، وقدم ٣٤ نائبا في الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا طلبا إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك باستعراض مدى دستورية القانون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قررت المحكمة أن القانون ينتهك دستور البوسنة والهرسك، وقضت بإلغائه.

موستار

٣٩ - على الرغم من أن بيان المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قد أكد على أن الانتخابات المحلية في موستار ينبغي أن تعقد في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لم تتخذ السلطات المحلية والأحزاب السياسية أي إجراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك عام ٢٠١٠، الذي قضى بأن النظام الانتخابي الحالي في موستار غير دستوري. ولذلك فإن عمدة موستار لا يزال يعمل بصفته قائما بمهام المنصب. وبالتشاور مع رئيس إدارة الشؤون المالية في موستار، فقد أعلن ميزانية مدينة موستار لعام ٢٠١٤ في ٢٩ أيار/مايو. ومن أجل تيسير إحراز تقدم في تسوية المسألة، قمت أنا ونائبي، في ٢ تموز/يوليه، بتوجيه رسالة إلى الفريق الرئاسي المشترك للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، تتضمن مشروع مقترح من شأنه أن يتيح أساسا لتنظيم انتخابات محلية لمرة واحدة في موستار في تشرين الأول/أكتوبر، جنبا إلى جنب مع الانتخابات العامة. ومن المؤسف أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لم تكن قد نظرت بعد في الاقتراح حتى وقت إعداد التقرير، ونتيجة لذلك لم تعقد الانتخابات المحلية بعد.

خامسا - جمهورية صربسكا

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت مؤسسات جمهورية صربسكا اجتماعاتها بصورة منتظمة، وعملت في سياق اتسم بتفاقم التوترات بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة، مع دنو موعد الانتخابات العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، شكلت أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة (وهي الحزب الديمقراطي الصربي، وحزب التقدم الديمقراطي، والحركة الشعبية الديمقراطية) كتلة ائتلاف "التحالف من أجل التغيير" لمنافسة الائتلاف الحاكم حاليا في جمهورية صربسكا خلال الانتخابات العامة. وركزت حملة المعارضة على القضايا الاقتصادية وعلى الجريمة والفساد والمحسوبية في مؤسسات الكيان، في حين كان تركيز حملة الائتلاف الحاكم على الهوية الصربية والترعة القومية، بما في ذلك المحافظة على جمهورية صربسكا والدعوات المتزايدة من أجل استقلالها. وفي هذه الأجواء، نُفذت عدة أعمال قبل موعد الانتخابات لزيادة حدة التوتر العرقي. فقبل ثلاثة أسابيع من التصويت العام أقيم صليب مؤقت في موقع مرتفع فوق سرايفو كانت المدينة تقصف منه خلال الحرب، مما أثار الغضب بين المواطنين والجهات الفاعلة السياسية في الاتحاد. وثار الغضب أيضا عندما أثنى رئيس جمهورية صربسكا بشكل علني على مجرمي الحرب المدانين

رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، ولاقتراحه تسمية شوارع ومبان عامة باسمي الرجلين اللذين تجري محاكمتهم حاليا على ارتكاب أعمال إبادة جماعية في سربرينيتسا.

٤١ - وكان من التطورات الإيجابية الملحوظة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حدوث زيادة بنسبة ٤٧ في المائة في عدد الشركات المسجلة في جمهورية صربسكا خلال الأشهر الستة الماضية. وتعزو حكومة جمهورية صربسكا ذلك في المقام الأول إلى النظام الجامع الجديد لتسجيل الأعمال التجارية الذي يجري العمل به في جمهورية صربسكا منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

عدم التعاون مع الممثل السامي

٤٢ - واصلت سلطات جمهورية صربسكا تطبيق سياستها المتمثلة في منع الممثل السامي من الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية اللازمة للاضطلاع بولايته. وبموجب المرفق العاشر من الاتفاق الإطاري العام للسلام، تُلزم جميع سلطات البوسنة والهرسك بالتعاون التام مع الممثل السامي، ومع المنظمات والوكالات الدولية، على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة من الاتفاق. وترجع الممارسة التي تتبعها حكومة جمهورية صربسكا بعدم توفير المعلومات والوثائق التي يطلبها مكتب الممثل السامي إلى عام ٢٠٠٧. ولم يكن لدعوات مجلس تنفيذ السلام المتكررة إلى سلطات جمهورية صربسكا التي يذكرها فيها بالتزامها بضمان حصول الممثل السامي بشكل كامل على الوثائق في الوقت المناسب، ولا الرسالة التي وجهتها مؤخرا إلى رئيس وزراء جمهورية صربسكا في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، أي أثر. وتتناقض هذه السياسة التي تتبعها سلطات جمهورية صربسكا مع ادعاءاتها المتكررة بأن جمهورية صربسكا تحترم نص اتفاق دايتون للسلام.

إحياء ذكرى سربرينيتسا/بوتوتشاري

٤٣ - مر احتفال ١١ تموز/يوليه بالذكرى السنوية لضحايا الإبادة الجماعية في سربرينيتسا في عام ١٩٩٥ دون وقوع أي حادث كبير. وجرى تحديد هويات عدد إضافي من الضحايا بلغ ١٧٥ ضحية وتم دفنهم عام ٢٠١٤، ليصل عدد الضحايا المدفونين حاليا في المقبرة التذكارية في بوتوتشاري إلى ٦ ٢٤١ ضحية. وتستمر التوترات المتعلقة ببناء كنيسة أرثوذكسية في موقع متنازع عليه بالقرب من مركز بوتوتشاري التذكاري ومقبرة جماعية هناك، الأمر الذي لا يزال يمثل مشكلة مع اكتمال تشييد الكنيسة وتكريسها في أيلول/سبتمبر.

٤٤ - وفي ١٣ تموز/يوليه، نظمت رابطات أسر الضحايا زيارات إلى عدة مواقع في منطقة سريرينيتسا الأوسع نطاقا والبلديات المجاورة، كان قد جرى فيها ذبح الرجال والفتيان الفارين من جيب سريرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي قرية كرافيتسا، التي منعت فيها أسر الضحايا على مدى ١٩ عاما من الوصول إلى موقع من مواقع الإعدام في مخزن تعاوني، سمح للأسر بالوصول إلى ذلك الموقع في عام ٢٠١٤ في أعقاب جهود متضافرة قادها مكثي بالتعاون مع السلطات المحلية في بلدية براتوناك.

الاحتفال بذكرى توماسيكا

٤٥ - في ٢٠ تموز/يوليه، نظمت جنازة جماعية لضحايا من البشناق والكروات بلغ عددهم ٢٨٤ شخصا، عثر على رفائهم في إحدى أكبر المقابر الجماعية التي اكتشفت حتى الآن في البوسنة والهرسك، في توماسيكا بالقرب من برييدور.

سادسا - ترسيخ سيادة القانون

٤٦ - لا يزال الحوار المنظم بشأن العدالة الذي بدأه الاتحاد الأوروبي مع السلطات في البوسنة والهرسك، وكنت قد أعربت عن ترحيبي به، يشكل المحفل الذي يناقش فيه التطوير المستمر للنظام القضائي، وقطاع العدالة الأوسع في البلد. ويتابع مكتب الممثل السامي عناصر من هذه العملية تتعلق بتنفيذ الجانب المدني من الاتفاق الإطاري العام للسلام، ولا سيما تلك المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك وكيانها بموجب دستور البوسنة والهرسك. ومن بين هذه المسائل الإعداد الجاري لمشروع قانون محاكم البوسنة والهرسك، الذي سيواصل مكثي متابعته عن كثب.

جهود مكافحة الفساد

٤٧ - يظهر من خلال عدد من القضايا التي تم النظر فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن البوسنة والهرسك تواجه تحديات مستمرة في التصدي المباشر للفساد. ففي حزيران/يونيه، ألقى القبض على المدير السابق لهيئة جباية الضرائب غير المباشرة وعلى زهاء ٣٠ موظفا من موظفي الجمارك، بتهم الضلوع في الجريمة المنظمة وإساءة استخدام المنصب وتبييض الأموال. وفي أيلول/سبتمبر، وقبل وقت قصير من إجراء الانتخابات، ألقى القبض على نائب رئيس وزراء الاتحاد وعدد من الأشخاص الآخرين بتهم التهرب من دفع الضرائب.

استراتيجية إصلاح قطاع العدل

٤٨ - انتهت المدة المحددة لاستراتيجية إصلاح قطاع العدل في البوسنة والهرسك في أواخر عام ٢٠١٣. وأعدت استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، اعتمدتها مقاطعة برتشكو والاتحاد في أعقاب مفاوضات بين مستويات مختلفة من الحكومة. ويبقى الآن أن تقوم حكومة جمهورية صربسكا، ومجلس وزراء البوسنة والهرسك باعتماد الاستراتيجية.

محاكمة مجرمي الحرب

٤٩ - واصل مجلس الإشراف على تنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب عقد اجتماعاته بصورة منتظمة. وفي حزيران/يونيه، أعرب المجلس في استنتاجاته عن رضاه عن وتيرة التعامل مع جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وتوحي المؤشرات بأن الهدف المتمثل في التقليل من عدد القضايا التي لم يتم حلها إلى ٥ في المائة بحلول أيلول/سبتمبر قد تم تجاوزه. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال المجلس يلاحظ أنه من غير المحتمل أن يتحقق هدف المحاكمة في قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقيدا بحلول نهاية عام ٢٠١٥، ومحاكمة غير ذلك من قضايا جرائم الحرب بحلول عام ٢٠٢٣. ويجري إعداد تقرير خاص عن أسباب التأخير. وبدعم من الاتحاد الأوروبي جرى تعيين المزيد من القضاة والمدعين العامين من أجل العمل على جرائم الحرب، وآمل أن يؤدي هذا إلى التعجيل بالمحاكمة في قضايا جرائم الحرب، بما في ذلك القضايا الأكثر تعقيدا.

سابعاً - الأمن العام وإنفاذ القانون

٥٠ - لا يزال التدخل السياسي في أعمال الشرطة يمثل تحدياً كبيراً. وأحد أشكال هذا التدخل هو الممارسة الجارية المتمثلة في تأخير تعيينات مديري الشرطة وتشكيل المجالس المستقلة التي تختارهم. ففي كانتون بوسافينا، تأخر تعيين المجلس المحلي منذ آذار/مارس ٢٠١١، وهناك حالات تأخير أيضاً في كانتونات توزلا، وزينيتسا، وغوراجدي.

٥١ - ويواصل مكتب الممثل السامي رصد التغييرات المدخلة على تشريعات الشرطة والتشجيع على مواءمتها في الولايات القضائية في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من اعتماد مجلس وزراء البوسنة والهرسك للتحسينات التي أدخلت في نيسان/أبريل على قانون مسؤولي الشرطة في البوسنة والهرسك، والتي يراود اتخاذها نموذجاً على مستويات الإدارة الأخرى، لم تطرأ أي تطورات أخرى في اعتماد هذا التشريع.

٥٢ - وفي عدة ولايات قضائية كانت هناك محاولات لتغيير تشريعات الشرطة دون مراعاة الهدف العام المتمثل في الحفاظ على حلول متسقة. وتم منع محاولة غير منسقة لتغيير التشريعات المتعلقة بالشؤون الداخلية في كانتون غوراجدي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي كانتون أونا - سانا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي مقاطعة برتشكو اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تشريع معيب ينظم شؤون المسؤولين في دوائر الشرطة.

٥٣ - ومن التطورات الإيجابية أن اعتمد برلمان اتحاد البوسنة والهرسك أخيراً، في تموز/يوليه ٢٠١٤، بعد سنوات من المناقشات، القانون الاتحادي الجديد للشؤون الداخلية. ويدخل القانون عدداً من التحسينات تشمل ضمان استقلالية الميزانية والاستقلالية التنفيذية لمدير شرطة الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل القانون نموذجاً يمكن اتباعه لتحسين قوانين الكانتونات بطريقة متوائمة على نحو مماثل.

ثامنا - الاقتصاد

المؤشرات الاقتصادية

٥٤ - اختتم صندوق النقد الدولي زيارته في ١٩ أيلول/سبتمبر في إطار البعثة التي قام بها إلى البوسنة والهرسك، وأصدر تقييماً حذراً يفيد بأن الانتعاش الاقتصادي في البوسنة والهرسك أظهر قدرةً على التكيف مع آثار فيضانات أيار/مايو تفوق التوقعات، وأن النمو المتوقع في عام ٢٠١٤ سيقارب نسبة ١ في المائة. غير أن البيانات الاقتصادية الصادرة عن البوسنة والهرسك نفسها تعطي صورة مختلفة. ففي الأشهر الثمانية الأولى، ازدادت الصادرات بنسبة ٥,٥ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٣، في حين ازدادت الواردات بنسبة ٥,٦ في المائة، فغطت الصادرات الواردات بنسبة ٥٣,٩ في المائة. وانخفض الإنتاج الصناعي في آب/أغسطس ٢٠١٤ بنسبة ٤,٥ في المائة مقارنة بالعام السابق. وسجلت البوسنة والهرسك انكماشاً اقتصادياً نسبته ٠,٦ في المائة في آب/أغسطس. وبلغ متوسط صافي الأجور في آب/أغسطس ٤٢٢ يورو، في حين بلغ متوسط المعاشات التقاعدية في آب/أغسطس ١٨٠ يورو. ولا يزال مستوى البطالة والاستثمار المباشر الأجنبي يثيران بالغ القلق. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، اقتربت نسبة البطالة المسجلة رسمياً من ٤٤ في المائة (٣١٩ ٥٥٢ شخصاً)، في حين انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥٤,٣ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٣.

المسائل المالية

٥٥ - بدا جلياً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤ أن الاستقرار المالي بات معرّضاً لعدد من المخاطر، ولا سيما الفيضانات وعدم التيقن من مدفوعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بسبب حالات التأخير في تنفيذ التزامات الترتيب البديل الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ومما خفّف من حدة هذه التخوفات استقرار إيرادات الضرائب غير المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، استؤنف صرف الأموال من الجهات الدولية في الربع الثالث من العام، حيث أفرج صندوق النقد الدولي عن ٩٥,٧ مليون يورو في إطار الترتيب البديل القائم وعن مبلغ ٩٥,٧ مليون يورو آخر كزيادة في الترتيب البديل لمساعدة البلد على التخفيف من أثر الفيضانات. ولكن على الرغم من فوائد الامتثال للترتيب الاحتياطي، ولا سيما بالنسبة للكيانين باعتبارهما المستفيدين الماليين المباشرين، لم تسمح المناقشات التي أجرتها بعثة صندوق النقد الدولي مع سلطات البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر بالنظر في الاستعراض الثامن الذي أجره المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. ومثلما ورد في تقييم صندوق النقد الدولي في ختام بعثة زيارته في ١٩ أيلول/سبتمبر، تشمل السياسات المتعلقة "السياسات الرامية إلى كبح الإنفاق الحكومي الذي لا يتصل اتصالاً مباشراً بمعالجة آثار الفيضانات؛ وتحسين الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي؛ وتعزيز استقرار القطاع المالي وتحسين الإشراف على المصارف".

٥٦ - وعادت الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الحكومية لمعالجة آثار الفيضانات لتبرز مرة أخرى ضرورة توفير التمويل الكافي والموثوق لهذه المؤسسات. وقد يؤثر تثبيت ميزانية مؤسسات الدولة على المستوى نفسه لمدة ثلاث سنوات، دون وجود أي زيادة متوقعة في عام ٢٠١٥، على سير العمل في مؤسسات الدولة وعلى قدرتها على تحقيق التزاماتها، بما في ذلك الالتزامات التي تهم أعضاء الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

عدم امتثال الالتزامات الدولية

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسبب عدم امتثال البوسنة والهرسك لالتزاماتها الدولية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك في قطاع الطاقة، بتهديدات بفرض جزاءات. ففي ١ حزيران/يونيه، أصدرت لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بياناً عاماً في إطار الخطوة ٣ من إجراءات تعزيز الامتثال التي تعتمد عليها، دعت فيه الدول والأقاليم إلى أن توعز إلى مؤسساتها المالية بتطبيق تدابير معززة لبذل العناية الواجبة في المعاملات مع الأشخاص والمؤسسات المالية من البوسنة والهرسك أو فيها للتصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وجاء البيان نتيجة لعدم قيام البوسنة

والهرسك منذ زمن طويل بمعالجة أوجه القصور التي ما فتئت تشكل مشار قلق للجنة الخبراء منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لا سيما عدم اعتماد التعديلات الضرورية لقانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للبوسنة والهرسك، وكذلك قانونها الجنائي. وعارض ممثلو جمهورية صربسكا كلا التشريعين، إذ رأوا فيهما توسيعا لنطاق اختصاصات الدولة. وعلى الرغم من أن تعديلات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للبوسنة والهرسك اعتمدت في نهاية المطاف في حزيران/يونيه، لم تعتمد تعديلات القانون الجنائي حتى وقت كتابة هذا التقرير. ونتيجة لذلك، كررت لجنة الخبراء في ١٩ أيلول/سبتمبر بيانها الصادر في ١ حزيران/يونيه الذي أوعزت فيه ببذل العناية الواجبة في المعاملات مع الأشخاص والمؤسسات المالية من البوسنة والهرسك أو فيها. وفي حالة الاستمرار في عدم اعتماد تعديلات القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، قد تواجه البوسنة والهرسك تدابير إضافية. ومن المقرر أن تجري لجنة الخبراء التقييم الميداني القادم في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٨ - وأعلن المجلس الوزاري للجماعة المعنية بالطاقة في اجتماعه الذي عقد في كييف في ٢٣ أيلول/سبتمبر عن "وجود حرق خطير ومستمر تقوم به البوسنة والهرسك لالتزاماتها في قطاع الغاز". وجاء الإعلان نتيجة لاستمرار البلد منذ زمن طويل في عدم اعتماد التشريعات التي طلبها المجلس الوزاري، في هذا القطاع. ويصر ممثلون في مؤسسات الدولة ينتمون إلى جمهورية صربسكا على معارضة تنظيم بعض جوانب قطاع الغاز على مستوى الدولة، من قبيل إنشاء هيئة تنظيمية على مستوى الدولة، لأنهم يروا في ذلك توسيعا لنطاق اختصاصات الدولة. ودعا المجلس الوزاري أمانة الجماعة المعنية بالطاقة إلى تقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك في صياغة التشريعات المطلوبة، التي التزمت البوسنة والهرسك بتقديمها إلى المجلس الوزاري في عام ٢٠١٥. وأشار المجلس أيضا إلى إمكانية فرض جزاءات في اجتماعه المقبل.

تاسعا - عودة اللاجئين والمشردين

٥٩ - لا يزال التمسك بحق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم التي كانوا يقطنون فيها قبل الحرب أمرا أساسيا للتنفيذ الكامل للاتفاق الإطار العام للسلام، الذي يطلب في مرفقه السابع من السلطات على صعيدي الدولة والكيانين أن "تهيء في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون تفضيل لأي جماعة معينة". وكما ذكر في تقارير

سابقة، هناك عدد من الأمثلة في جميع أنحاء البلد تبرز عدم قيام السلطات بتهيئة هذه الظروف.

٦٠ - وبالنظر إلى العقوبات المتبقية التي تحول دون التنفيذ التام للمرفق السابع والوضع السياسي الراهن، لا أزال أرى أن احتمال تقديم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين توصية بشأن إنهاء مركز اللاجئين للاجئين من البوسنة والهرسك أمراً حافلاً بالمشاكل، وهو أيضاً في ضوء الآثار السياسية المتوقعة أن تنجم عن إعلان نتائج التعداد السكاني في المستقبل. وأوصي، من ثم، بعملية مشاورات جديدة مع سلطات البوسنة والهرسك على جميع المستويات، وبأن تعالج المنظمات الدولية الموجودة في البوسنة والهرسك هذه المسائل بعد إنشاء حكومتين جديدتين في البوسنة والهرسك في أعقاب الانتخابات.

٦١ - ولا تزال الانقسامات والتمييز داخل قطاع التعليم تمثل عقبات أمام العودة المستدامة للاجئين والمشردين إلى المجتمعات المحلية التي ليس لجماعتهم أغلبية عددية فيها. ويجب أن تعالج السلطات المقبلة مسألة التعليم على وجه الاستعجال من أجل رفع مستوى المعايير في جميع أنحاء البلد استناداً إلى مبادئ عدم التمييز وعدم الفصل والشمولية.

عاشراً - التطورات الإعلامية

٦٢ - نظراً لدور وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الجماعات المتنافسة في التشجيع على النزاع خلال حرب ١٩٩٢-١٩٩٥ في البوسنة والهرسك، بدأت الجهود منذ عدة سنوات من أجل ضمان استقلال محطات البث العامة، وكذلك تعاونها في إطار نظام واحد. وهذه الإصلاحات متوقعة بسبب الخلافات السياسية بشأن العلاقة بين محطات البث العامة ومختلف مستويات الحكومة في البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، فإن محطات البث العامة، لا سيما القناتان التلفزيونيتان التابعتان للكيانين، ليست بمنأى عن التأثير السياسي.

٦٣ - وبصورة أكثر تحديداً، انقضت سبع سنوات منذ اعتماد تشريع على مستوى الدولة يستلزم أن تقوم محطات البث العامة داخل البوسنة والهرسك بإنشاء هيئة بث عامة جامعة، وتنفيذ إصلاحات أساسية لزيادة كفاءة استخدام الموارد والتنسيق داخل نظام واحد، دون أن تتخذ أي إجراءات صوب تسجيل هذه الهيئة. والاستدامة المالية للنظام هي أيضاً محل شك نظراً لأن العمل بالأحكام الانتقالية التي تنظم طريقة جمع الضرائب من أجل تمويل محطات البث العامة سينتهي حسبما هو مقرر في أقل من ستة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي استمرار إخفاق مجلس الوزراء في تعيين مدير جديد لوكالة تنظيم الاتصالات على مستوى

الدولة إلى شل المؤسسة التي تنظم عمل وسائط الإعلام الإلكترونية العامة والخاصة (التلفزيون والإذاعة) وتشرف عليها في جميع أنحاء البلد.

حادي عشر - مسائل الدفاع

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل إحراز تقدم مطرد وإن كان بطيئاً في مجال وقف الاستخدام العسكري للفائض من الذخائر وتدميره. وتواصل وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك تعزيز الرقابة على مخزونات البلد من الذخيرة والأسلحة والمتفجرات وتحسين إدارتها. ويواصل المجتمع الدولي دعم إنشاء عملية محسنة لتفتيش مخزونات الذخيرة بالإضافة إلى تيسير التخلص من فائض الذخيرة والأسلحة في إطار اتفاق عام ٢٠٠٨ بشأن التخلص النهائي من جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمتلكات المنقولة، التي ستستمر في خدمة أغراض دفاعية. ومع ذلك، لا يزال خطر الانفجار العرضي قائماً بسبب تقادم الذخيرة وسوء ظروف تخزينها. ولم تحرز سلطات البوسنة والهرسك أي تقدم إضافي للاتفاق على آلية يمكن من خلالها بيع فائض المخزونات.

٦٥ - ولا تزال البوسنة والهرسك تفي بالتزاماتها في إطار اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتواصل البوسنة والهرسك أيضاً القيام بأنشطة شاملة في مجال السلامة العامة فيما يتعلق بالألغام والذخائر غير المنفجرة.

ثاني عشر - البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي

٦٦ - تواصل البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك القيام بدور حيوي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وهذا الأمر، بدوره، يساعد مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بولايته ويساعد المنظمات الدولية الأخرى في الاضطلاع بولاياتها. وأدت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة في البوسنة والهرسك فيما بذلته من جهود الإغاثة من الفيضانات. ولا يزال لوجودها في الميدان، بما في ذلك من خلال أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها، تأثير إيجابي يساهم في تحقيق الاستقرار، وهو يستمر في طمأننة المواطنين من جميع الفئات الإثنية، لا سيما الأشخاص الذين يعودون إلى المنازل التي كانوا يقطنون فيها قبل الحرب. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في وقت يواصل فيه كبار السياسيين استخدام خطاب استفزازي مزعزع للاستقرار.

ثالث عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٦٧ - اجتمع المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في سرايفو في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ للتأكيد على التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وأكد المجلس التوجيهي أيضا ضرورة تنفيذ الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين، وهو أمر لا مناص منه لإغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٦٨ - ويواصل مكتي بذل جهوده المسؤولة لتحقيق وفورات في الميزانية حيثما كان ذلك ممكنا، وهو ما أسفر مرة أخرى عن تخفيض بنسبة ٨ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بالسنة السابقة. ومنذ بداية ولايتي، حُفّضت ميزانية مكتي بأكثر من ٤١ في المائة، كما خفض عدد موظفي المكتب بأكثر من ٥١ في المائة. واليوم، لا يزال من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن أزود بالميزانية وملاك الموظفين اللازمين للاضطلاع بمهام ولايتي على نحو فعال.

رابع عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٦٩ - وفقا لمقترحات سلفي الداعية إلى تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري الثاني عشر. وإذا احتاج الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس إلى أي معلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري أن أقدم المعلومات الإضافية المستجدة خطياً. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٥.